



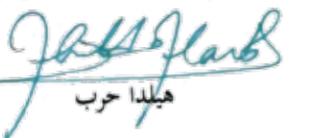
مقدمة

الدولي، بتنظيم دورات تدريبية لتطوير قدرات العاملين في الدائرة إلى جانب موظفين آخرين في الوزارة وفي القطاع العام لاسيما المؤسسات الضامنة الرئيسية والإحصاء المركزي حول كيفية استخراج ومعالجة المعلومات الصحية إلى جانب مواضيع أخرى ذات أهمية لرسم السياسات الصحية . إن من أهم ما تفضي إليه تلك الدورات هو المساهمة في بناء ثقافة معلومات وإظهار أهمية دور التعاون في انتاج الإحصاءات.

وبالنظر إلى تطور تقديمات وبرامج وزارة الصحة مؤخراً بشكل مطرد، أصبح من الضروري مواكبة تلك التطورات عبر استحداث برامج للمعلومات الصحية يستطيع استخراج المؤشرات بشكل أكثر دقة. بناء عليه، تعمل الدائرة حالياً، بالتعاون مع دائرة المعلوماتية ذوي الإختصاص، وبتمويل من البنك الدولي، على بناء نظام متتطور لاستخراج البيانات الإحصائية ونشرها. يسعى هذا النظام إلى ربط قواعد بيانات الكترونية موجودة في الوزارة لاستخراج لائحة من المؤشرات الصحية، ومن ضمنها ما يدرج في هذه النشرة، حيث يصار إلى تحديدها دورياً وبصورة الكترونية، وبذلك تكون الوزارة قد طورت خدمة جديدة نحو البيانات المكتملة المتوفرة للمواطنين، وبشكل خاص للأكاديميين والباحثين الصحيين كشركاء أساسيين في صنع القرار، والذين تدرج أولى اهتماماتهم بالبيانات الإحصائية.

نذكر بأن هذه النشرة، بالإضافة إلى إحصاءات أخرى متفرقة، تعرض أيضاً على موقع وزارة الصحة الإلكتروني www.moph.gov.lb، كما تشجع الجميع على زيارة هذا الموقع دورياً لأهمية الموضوعات المنشورة عليه وتعددتها، ولمساهمته الكبيرة في تعليم المعرفة الصحية وتعزيز الشفافية والشراكة.

رئيسة دائرة الإحصاءات الصحية والبيوية


هيلدا جرب

فعلى صعيد تطوير عملها من حيث الإحصاءات الحيوية داخل المستشفيات، تم استحداث نظام متتطور للإبلاغ عن أسباب الوفيات في المستشفيات بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ونقابة المستشفيات. يتم جمع المعلومات على نموذج ممكّن مقتضف من النموذج الرسمي المعتمد لوثيقة الوفاة، ويتم التبليغ المجهول عن كل وفاة تحدث داخل المستشفى، اوتصل إلى المستشفى، مع ذكر سبب الوفاة وتتميّز بحسب التصنيف الدولي للأمراض في نسخته العاشرة (ICD10) . ولقد تم تعين نقاط اتصال وتدريبهم على النظام الممكّن

في أكثر من 150 مستشفى حكومي وخاص عاملة على الأراضي اللبنانية كافة. إذا تحقّقنا من المدف 17 من أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الفقرة المتعلقة بنسبة تسجيل الوفيات لتكون 80% بحلول العام 2030، نرى أننا حقّقنا هذا المدف منذ الآن. ففي العام 2017، شُكّل عدد الوفيات الخالصة في المستشفيات، والموقعة بأسباب وفاة طيبة، 84% من جمل وقوعات وفيات اللبنانيين المقيمين المسجلة في وزارة الداخلية والبلديات. وسيتم تطوير هذا النظام دورياً عبر تدريب الأطباء ونقاط الاتصال في المستشفيات كما العمل على تحسين نوعية المعلومات ورفع نسبة الإبلاغ.

اما على صعيد الحسابات الصحية، فيتم تضمين هذه النشرة النسخة الجديدة للحسابات الصحية الوطنية للعام 2015 مبنية على النظام الجديد للحسابات الصحية (SHA2011). أظهرت هذه الحسابات ان كلفة الصحة السنوية للفرد في لبنان تقدر حالياً بـ 863 دولاراً وإجمالي الإنفاق على الصحة يشكل 7.4% من الناتج القومي المحلي منها 32.7% إنفاق مباشر من جيب المواطن، بعد ان انخفضت تلك النسبة من 37.4% في العام 2012.

بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة، لقد تم احتساب المؤشرات المتعلقة بالصحة والمتوفرة على الصعيد الوطني، وبعض الفئات المقيمة بحسب توفر المعلومات. فمثلاً، في حال كان المؤشر يحتاج لعدد المازحين السوريين ليحتسب، لم تستطع احتسابه بسبب غياب الأرقام الرسمية الدقيقة لتلك الفئة.

من ناحية أخرى، وكما يظهر آخر للشراكة بين القطاع العام والمنظمات الدولية والمحفل الأكاديمي، تقوم دائرة الإحصاءات بالتعاون مع كلية العلوم الصحية في الجامعة الأميركيّة في بيروت، وبتمويل من البنك

تصدر النشرة الإحصائية عن وزارة الصحة العامة كلّ عام منذ 2006 لتقدم خلاصة الأعمال الإحصائية لمعظم دوائر الوزارة وتشكل مثلاً حيّاً على أهمية الشراكة في القطاع الصحي. تدرج هذه النشرة ضمن جهود وزارة الصحة الرامية لتحقيق الشفافية في القطاع الصحي، لا سيما إشراك المواطن بالقرار وتأمين حقه بالاطلاع على تطورات القطاع وتعكس آخر المعطيات الإحصائية والوبائية المتوفرة والتي تبني عليها معظم القرارات المتعلقة بتقديم وتوزيع الخدمات على المستفيدين.

لقد قدمت دائرة الإحصاءات في العام 2017 خطة استراتيجية تهدف إلى تطوير عملها في سياق تطور مسؤولياتها بالرغم من النقص الحاد في عدد العاملين لديها. وتعتمد دائرة الإحصاءات إلى تطوير عملها عبر ابتكار جديد في طريقة العمل يقوم على الشراكة بحيث تعمد إلى الحصول على المعلومات عبر الاعتماد على نقاط اتصال في المراكز المتخصصة للمعلومات، داخل وخارج الوزارة، وتدريبهم، إلى جانب استحداث تكنولوجيا لإرسال ونشر المعلومات، مما يشكل تعويضاً للنقص بالموظفين وخطوة ثابتة نحو الحكومة الإلكترونية.

إلى جانب جمع المعلومات داخل الإدارة المركزية، تتلقى الآن دائرة الإحصاءات معلومات من الأقضية كافة فيما يتعلق بالولادات والوفيات وذلك ضمن التعاون القائم مع وزارة الداخلية والبلديات عبر نظام مكّن وبحيث يتم تلقي المعلومات فور ادخالها في مراكز الأقضية.

إضافة إلى المعلومات التي تنشر في كل سنة، تتضمن النشرة هذا العام معلومات جديدة مثل أسباب الوفيات، مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (SDG) في أرقامها الأولى، والحسابات الوطنية للصحة.